

عُمر الوفاق الدّوي

ليست طريق الوفاق - كما قلنا من قبل - سالكة إلى أهدافها ففي الطريق عراقيل كثيرة، وصعوبات جمة، قد لا تحد من انطلاقة الوفاق فحسب، وإنما قد تشرف به على الكارثة التي جاء لتفاديها في أي مرحلة من مراحل تقدمه .

ذلك لأن هذا الاتفاق الذي تم بين قطبي الشرق والغرب، مقدر له أن يؤثر بصورة أو بأخرى على مصالح قوى ومنظمات لها نفوذها الأخطبوطي، الذي قد يمسك بخناق أصحاب القرار في كل دولة من دول العالم، وإذا كنا نعد الصهيونية ونظام جنوب افريقيا في المقدمة من هذه القوى، فإن قائمة كبيرة للاحتكارات العالمية، وتجار السلاح وسماسته، والعصابات الدولية التي تمارس نشاطها السياسي والاقتصادي خارج الأطر القانونية العالمية تستطيع أن تجد، طريقها للتأثير على حركة الوفاق بين القوى الكبرى والصغرى، يضاف إلى ذلك عدم التجرد من الأطماع والمصالح وإمكانية استغلال الاتفاق من نفس قطبي الوفاق! .

لقد رأينا كيف استهدف الوفاق أول ما استهدف بؤر التوتر الساخنة في العالم، جنباً إلى جنب، مع تخصيص الأسلحة الاستراتيجية، وذلك في محاولة من قطبي الوفاق لمنع تطور النزاعات العالمية إلى حد الوصول إلى امتلاك السلاح الذري، فإذا افترضنا قدرة القوى الكبرى على تصفية هذه النزاعات التي نشأت أو قد تنشأ على ظهر الكوكب، فإن الفرصة ستظل موجودة أمام الطموح البشري، المدفوع بشعور الظلم أو بشهوة الغلبة والطمع، للحصول على هذا السلاح.

لا نذكر- على وجه الدقة - متى دخلت إلى بلادنا، تلك النسخة البدائية للمسدس التي عرفت عندنا بـ «الورور» مثلما نعرف من أعطائها هذا الاسم، وإن كنا نرجح أن الاسم قد جاء من ذلك الصوت الذي «يورور» عند وضع الفتيل في «الكحل» الذي يوضع في حق صغير في مؤخرة تلك الأنبوبة الفولاذية. . ولكننا نذكر جيداً القصة التي رافقت ظهور هذا السلاح مع أول رجل في بلادنا، يوم أعاد «السرحد» المنهوب، بعد أن فر من صوته ودخانته رجال القبيلة الأخرى الذين نهبوا ذلك السرحد، وبطبيعة الحال فانا نعرف التطور السريع الذي طرأ على ذلك «الورور» في أقل من قرن من الزمان. . والذي وصل إلى مرحلة الصواريخ القريبة، أو عابرة القارات.

إن قبليتي هوراشيما ونجازاكي كانتا - مع الفارق - مثل ذلك «الورور» البدائية، وكانتا الشاهد المرعب على «أبعاد الدمار

المنتظر للإنسانية كلها، وكما تحول «الورور» إلى أنواع شتى من الأسلحة، في أيدي ألوان شتى من الناس، فإن التكنولوجيا النووية معرضة هي الأخرى للتطور والانتشار والوصول في سنوات معدودة إلى عدد يتكاثر مع الأيام، من الدول والمنظمات والأفراد، وقبل سنوات تنبأت دراسة علمية، بإمكانية انتشار السلاح النووي على نطاق واسع في العقد الثاني من القرن العشرين، وكانت أنباء قد انتشرت مؤخراً أن مجموعة من الطلاب في إحدى الجامعات الأمريكية قد تمكنت - عن طريق المعادلات الرياضية والمواد اللازمة - من تركيب قنبلة نووية وإذا كانت موجة التكنولوجيا عموماً تندفع بسرعة هائلة في يد الإنسان، بالمقارنة مع الفترة التي امتدت مع عصر الآلة، فإن هذه التكنولوجيا لها مشاكلها، ولها معارفها المتشعبة التي لا يمكن حصرها أو السيطرة عليها، ولعلنا نذكر ما حل بأنظمة الكمبيوتر في معظم أنحاء أمريكا، والذي سمي بمرض نقص المناعة! أو بوباء الكمبيوتر، كل ذلك من مجرد عبث شاب أراد أن يبرهن على صحة فكرة خطرت في خياله . . .

فإذا عرفنا مدى التحام الأجهزة الحاسبة مع تكنولوجيا الذرة، أدركنا خطر الوهم بإمكانية السيطرة على هذا السلاح، أو حتى حصره في عدد محدود من الدول، وإذا كان هذا الشاب الأمريكي قد كشف هشاشة نظام الحاسبات الالكترونية التي تسيطر على الأجهزة واستعمال الأسلحة في أمريكا، فكيف بهذه المعرفة حين تصل إلى أمثال الألوية الحمراء الإيطالية، أو الجيش الأحمر الياباني؟ . . ثم كيف يمكن حجز هذه المعرفة

عن الشعوب والمجتمعات المقهورة على سطح هذا الكوكب،
والتي تسحق انتفاضاتها ضد الظلم سحقاً تحت سمع وبصر
العالم كله؟

الذين أتيح لهم أن يشاهدوا فلم «العرب» الأمريكي عن
الصراع بين عصابات «الماфия» وصراعها مع السلطة ومواجهاتها
مع قوى الأمن، يذكرون - ولا شك - الإيحاء البارز في ذلك
الفلم، والذي يركز على مبررات خروج تلك العصابات على
القانون، ومبررات استقلالها في معالجة أمورها بقوانينها
الخاصة، تلك المبررات التي تتلخص في شعور أفراد تلك
العصابات بالظلم وعدم الانصاف . . وبغض النظر عن الانفلات
والأخطار التي انتهت إليها تلك المبررات، إن مثل هذا الشعور
الإنساني هو على التأكيد، الذي سيقود - على مستوى الأمم
والشعوب - إلى الانفلات من إطار الوفاق الدولي، والذي سيؤدي
بالإنسانية إلى التراجع حيث الهلاك والدمار الشامل .

إن ملاحظة بؤر الصراع، وإطفاء نار الحروب، ومحاولات
حل المشاكل العالمية، لمنع الانهيار في الاتون الذري، هو
تطور عظيم في العلاقات الدولية، ولكن التطور الأعظم هو في
الوصول إلى المرحلة التي يمكن فيها نزع المفعج الذري إلى
الأبد، ونحسب أنها المهمة الأعظم، والأصعب، التي نستبعد
أن تملك أمريكا وروسيا معاً القدرة على القيام بها وحدهما، ذلك
لأن قمة «ريكيافيك» والقمم التي جاءت بعدها، لا تشير إلى مثل

هذه القدرة، لأن قصر الوفاق على الدولتين، وفي إطار النفوذ والمصالح، قد ينهي هذا الوفاق مبكراً إذا لم تتسع الدائرة، لتشمل الدول جميعاً، من أجل أن تتحمل كل دولة، وكل قوة مسؤوليتها للحفاظ على هذا الوفاق، وتأخذ نصيبها من ثمراته ومكاسبه، وإذا كانت الأمم جميعاً لها مصالحها الأساسية في إنهاء الحروب وسيادة السلام، فإنها مطالبة في مقابل ذلك، بالمشاركة في الحفاظ عليه، ولن يتم ذلك إلا بالعمل الجاد لسيادة القانون والعدل، وإنهاء المظالم من على سطح هذا الكوكب.

إن التحالفات والمحاور والتوازنات التي تجري على قدم وساق في عالمنا لا تبشر ببدء المسيرة السلمية الدائمة في عالم عتيق من أخطار الذرة، ذلك لأن هذه التجمعات لا تعتمد القيم والمثل العليا في ترابطها، وإنما تعتمد المنافع والمصالح التي قد تضحي من أجلها بمثل العدل والمساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وإذا كانت هذه المصالح معرضة للتدافع مع مصالح الآخرين، فإن منافذ الخلاف واحتمالات الصراع ستظل على حالها تهدد المسيرة السلمية من القواعد.

وإذا كان عالم اليوم يتابع على شاشات التلفزيون خطف الطائرات وتفجيرها، وحجز الرهائن وقتلهم، ويتابع انتشار المخدرات وفنون الدعارة، وكل البقع السوداء التي تلتطخ وجه الحضارة، فإن هذا العالم المنهك ينتظر العلاج السريع لكل هذه المهالك على هامش الاتفاق الأعظم، فكيف السبيل إلى ذلك،

وأمریکا لا یندی لها جبین وهي تقف ضد حق الشعب الفلستیني وروسيا تنسف القرى الأفغانیة علی رؤوس أطفالها ونسائها، وهما قطبا الوفاق؟ وكيف السبیل إذن إلى وفاق حقیقي، یشمل الصغیر والكبیر فی إطار واحد؟

لیس جدیداً القول بأن الآمال كانت معلقة علی منظمة الأمم المتحدة للوصول بالإنسانیة إلى تحکیم القانون الدولي وإشاعة العدل علی أساس من الميثاق الذي تبنته المنظمة إبان إنشائها، وذلك قبل أن تتحول إلى ساحة للصراع، واستعراض العضلات، ومنبر للدعاية، ومجال لتفريغ شحنات الغیظ والیأس بین الشعوب المستضعفة. . ولكن علی الرغم من كل هذا الذي انتهت إلیه الأمم المتحدة، فإنها تظل الصیغة الأفضل للحفاظ علی الوفاق الدولي إذا ما أعید النظر جذریاً فی طريقة انتخاب تشکیلاتها، وأسس اتخاذ قراراتها، ووسائلها لتنفيذ تلك القرارات.

إن موضوع العضویة الدائمة لمجلس الأمن المخصصة لدول بعینها، و «الفیتو» الذي يعطل قراراتها، وحق العضویة الذي یساوي بین الدولة الملیار نسمة، والمئة ألف، واللجان التي تسيطر علیها الدول الأغنی والأقوی، كل هذا وغيره یجب أن یتجاوزه أي تشکيل جدید للأمم المتحدة، بحيث لا تكون لدولة، أو لشعب میزة علی دولة أو شعب آخر فی عصر التهديد النووي إلا بمقدار ما یعمل أو تعمل لقضية السلام والمساهمة فی خدمة البشریة، والحفاظ علی أمنها وسلامتها، ولسنا نعرف صیغة بعینها لمثل هذا التشکيل الذي یجب أن یشمل البشریة جمیعاً،

إلا أن تكون صيغة لحكومة عالمية ديمقراطية، لها قانونها الذي يتساوى أمامه الناس جميعاً، ولها قوتها التي تفرض ذلك القانون، وتساهم فيها جميع الدول والشعوب دون تمييز أو استثناء.

وإذا كانت مثل هذه الحكومة تبدو بعيدة في هذه المرحلة، فإن عمر الوفاق لن يطول كثيراً مع المحاور والمصالح التي يمكن أن تسيطر على حركة القوى الكبرى التي ترعى هذا الوفاق، إلا بالقدر الذي تتمكن فيه المنظمات أو الشعوب المغلوبة على أمرها من الإمساك، بفتيل السلاح النووي. . . وستظل الحكومة العالمية التي تبني كيانها وأحكامها على أساس من المثل والقيم العليا، وهي الهدف الذي يجب أن يسعى إليه الجميع، للوصول إلى مرحلة الأمان الإنساني الدائم، قبل أن تتحول هذه الكرة الجمالية إلى مثل تلك الصورة التي يرسمها القرآن الكريم ليوم القيامة ﴿يوم يكون الناس كالفراش المبثوث، وتكون الجبال كالعهن المنفوش﴾!